أجور "بسيطة" وأعباء "ثقيلة"

معلمات رياض الأطفال.. بين واقع مرير وأجيال مظلومة

*** معلمات رياض الأطفال بين تدني الأجور وضعف التحصيل الدراسي**

أولياء أمور: "ضعف الرواتب يؤثر على جودة التعليم"

معلمات رياض:" تدني الراتب يؤثر على عطاءنا "

مختص تربوي:" انخفاض الراتب سينعكس على جودة التعليم"

نقابة الرياض: "تدني الرواتب يعود لزيادة المصروفات التشغيلية

وزارة العمل: شكلنا لجنة لدراسة الحد الأدنى للأجور

نقابة العمال: "قرارات الحد الأدنى للأجور حبر على ورق"

ما تتقاضاه معلمة في الحكومة يعادل تسع معلمات في رياض الأطفال

غزة/ جمال غيث– أحمد عودة– ياسمين الشرفا:

اشتاط محمد خليل غضبًا، عندما توجه للمرة الثالثة لتفقد ابنته في الروضة ليجدها تلعب في الساحة الخارجية مع فتيات من صف آخر، وعند توجهه بالسؤال لمربيتها، أجابت بصوت مرتفع بأن ابنتك تحب اللعب ولا تترك الأطفال يستكملون دراستهم.

ما جرى مع والد الطفلة، تزامن مع ما لاحظته عدد من الأمهات من ضعف تحصيل أبنائهن في رياض الأطفال بسبب عدم الاهتمام الكافي من قبل المربيات، حسب ما استمع له فريق التحقيق.

الشهادات السابقة دفعت إلى البحث عن الأسباب الكامنة وراء ضعف التحصيل العلمي للأطفال في مرحلة تعليمهم الأولى، وارتباط ذلك ببيئة رياض الأطفال في محافظات غزة، وتدني أجور العاملات فيها.

شكوى الأهالي

رد مشرفة الروضة على ولي أمر الطالبة خليل، دفعه للتوجه إلى وزارة التربية والتعليم للسؤال عن الوضع القانوني للروضة، ليتفاجأ أنها غير مرخصة من الوزارة، على عكس ما كانت تروج إدارتها.

بعد هذه الحادثة تمكن خليل، من تسجيل ابنته في روضة أخرى وصفها بالممتازة، مرجعًا ذلك لأن ابنته بدأت بالتعلم والكتابة والتفاعل مع زميلاتها في الروضة خلافًا عن الروضة التي كانت مسجلة بها في السابق.

فريق التحقيق بدأ البحث في الأسباب وعند سؤال والد الطفلة عن الاختلاف بين الروضتين أجاب أن رسوم الروضة الثانية بلغت 250 شيكل فيما كانت الأولى 200 شيكل فقط، كما أن رواتب معلماتها لم تتجاوز ال200 شيكل، فيما بلغت رواتب الثانية المرخصة من وزارة التربية والتعليم 600 شيكل.

وبناء على المعطيات السابقة بدأ فريق التحقيق وضع يده على طرف الخيط لأسباب تدني التحصيل الدراسي لطلبة بعض رياض الأطفال، وإذا ما كان هناك علاقة بين ضعف التحصيل وتدني رواتب المعلمات داخل بعض الرياض.

السؤال السابق اجابت عنه أنصاف نبيل، والتي فضلت تسجيل ابنها في إحدى رياض الأطفال البعيدة عن مكان سكنها بعد تجربة وصفتها بالمريرة خاضتها قبل عامين مع إحدى الروضات القريبة من منزلها عقب انتهاء جائحة كورونا التي عمّت الأراضي الفلسطينية.

وقالت نبيل لفريق التحقيق: "بعد نحو ثلاثة أشهر من ذهاب ابني إلى الروضة اكتشفت أن تحصيله متدنٍ جدًا، وأن الفترة التي مكثها كانت فقط للعب، ما دفعها إلى البحث عن روضة أخرى، حتى لو كانت تبعد قليلًا عن مكان سكنها.

وأضافت: بعد نحو أسبوع من تسجيل ابني في الروضة الجديدة بدأت تتطور مهاراته، ويردد بعض الأناشيد وسورًا من القرآن الكريم تمكن من حفظها بمساعدة مربيته.

وتعتقد الأم أن المردود المادي الجيد للروضة يمكن أن يكون له دورًا في اهتمام المعلمات بالأطفال، مبينة أن الروضة السابقة والتي كانت رسومها الشهرية مائة شيقل فقط، كانت تمنح رواتب للمعلمات لا تتجاوز مائتي وخمسين شيكلًا، بينما الروضة الجديدة والتي تحصل رسومًا بقيمة مائة وخمسين شيكلًا، تمنحهن مرتب خمسمائة شيكل.

فيما اكتشفت أسماء سمير، إحدى الأمهات، أن تدني أجور المربيات أحد الأسباب التي أدت لتراجع تحصيل ابنتها فاضطرت إلى نقلها لروضة أخرى.

وذكرت عددًا من الأمهات في أحاديث منفصلة مع فريق التحقيق، أن أسباب ضعف تحصيل

أبنائهن يرجع لضعف رواتب مربيات رياض الأطفال وذلك حسب تتبعهن لحالات أطفالهن، وحديثهن الجانبي مع عدد من المربيات، ما انعكس ذلك بالسلب على مرحلة تأسيس الطلبة.

محطة جديدة

بعدما استطلع فريق التحقيق آراء عدد من الأهالي، انتقل بحثه إلى محطة جديدة للاستماع إلى شهادات معلمات رياض الأطفال، في سبيل الوصول لحقيقة ما يدور داخل الصفوف.

واستيقظت المعلمة "س.ع" من نومها بعد أن دق جرس المنبه عند السادسة صباحًا، لتجهز نفسها قبل أن تصل الحافلة التي تجمع الأطفال وصولًا إلى الروضة، لكن سرعان ما راودها التفكير في تقديم استقالتها لتدني راتبها، بعدما كانت مُجبرة على العمل بهذه الظروف لإعالة أسرتها.

ولا يتجاوز راتب "س.ع" التي تعمل في روضة أطفال في أحد أحياء مدينة غزة، منذ خمسة أعوام ال٤٠٠ شيكل، رغم حصولها على شهادة جامعية متخصصة بمجال التعليم الأساسي وتربية الأطفال.

تعمق فريق التحقيق في البحث، أوصله إلى إحدى المربيات التي تعمل 6 ساعات يوميا مقابل مبلغ 400 شيكل، والتي أكدت أن تدني الراتب يؤثر على عطاء المعلمة ودافعيتها للاهتمام في الطلبة خصوصا وأن شعورها بالظلم يلازمها طوال ساعات العمل فيما يلاحقها ثقل المسؤولية الملقاة على كاهلها.

وتصر المعلمة _التي فضلت عدم ذكر اسمها على مواصلة عملها رغم الراتب الزهيد الذي تحصل عليه والذي يقدر بـــ400 شيكل، رغم حصولها على شهادة بكالوريوس في التعليم الأساسي عام 2009 لمساعدة زوجها العاطل عن العمل وأطفالها في توفير نفقاتهم المنزلية .

ورغم الراتب البسيط الذي تحصل عليه "نورة" التي تقيم في مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة، وتنفق معظمه كأجرة مواصلات للوصول إلى روضتها في حي تل الهوى بمدينة غزة، تشير إلى أن غياب البدائل يجعلها تتمسك بالعمل رغم مساوئه.

بدورها تقطع المربية "هنادي" بشكل يومي مسافة تقدر بـــ3 كيلومترات مشيًا على الأقدام وصولًا إلى الروضة التي تعمل بها من أجل توفير أجرة المواصلات التي تصل إلى 4 شواكل، لإنفاقها على أسرتها المكونة من شقيقين ووالدتها المريضة.

ولجأت هنادي، إلى العمل كمربية أطفال منذ عشرة أعوام، مقابل 400 شيكل، وتحمل مشقة الحياة بعد وفاة والدها، لافتة إلى أنها تعطي والدتها راتبها باستثناء 50 شيكلًا تأخذها كمصروف طوال الشهر.

ورغم ذلك تحاول هنادي، ممارسة حياتها والتأقلم على الراتب الذي تحصل عليه، لكن ذلك لا يسد رمقهم في ظل احتياج والدتها السبعينية لشراء بعض أدوية الضغط والسكري.

وبعملية حسابية بسيطة تظهر حجم المشكلة التي يسلط التحقيق الضوء عليها، والمتمثلة بتدني الأجر الذي تحصل عليه معلمات رياض الأطفال.

وبحسب رئيس الاتحاد العام لعمال فلسطين سامي العمصي، فإن عدد العاملات في رياض الأطفال المنتشرة في قطاع غزة، يبلغ أربع آلاف مربية، وتبدأ رواتبهن من مائة وخمسون شيكل، كما قال لفريق التحقيق.

حدد التحقيق مبلغ 250 شيكلا متوسط رواتب العاملات في الحضانات، مقابل 2400 شيكل للمعلمة في الوظيفة الحكومية، رغم أن معلمات رياض الأطفال لديهن ذات الشهادة الجامعية المتخصصة في هذا المجال.

وفي مقارنة راتب معلمة رياض الأطفال مع معلمي الوظيفة الحكومية، يتضح أن ما تتقاضاه معلمة في الحكومة يعادل ما تتقاضاه تسع معلمات في رياض الأطفال.

وفي حال تم تعميم هذه المعادلة على مجموع عدد العاملات في رياض الأطفال البالغ 4000 معلمة، فان مجموع ما يتقاضينه شهريًا، يبلغ مجموع ما يتقاضاه 400 معلم حكومي فقط، أي أن نسبة الراتب للعاملات بالروضات يبلغ 10% فقط مما يتقاضاه الموظف الحكومي

وبناء على الحسبة السابقة فإنه من المؤكد أن تدني الراتب والذي يعد زهيدا لا يمكن أن تلبي أبسط احتياجات المعلمات اليومية سيؤثر على نفسياتهن وبالتالي على عطائهن وتحصيل الطلبة

مختص التربوي: البعض اعتبرها مشاريع استثمارية

ما افترضه المحققون أكده المختص التربوي محمد عساف، معتبرا أن المربيات عملن في هذا المجال وبهذه الرواتب البسيطة من أجل تحسين دخلهن، لافتًا إلى أن ارتفاع أو انخفاض مرتباتهن سينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على جودة العملية التعليمة والتعامل مع الأطفال.

وقال، لفريق التحقيق: "إن بعض رياض الأطفال فتحت كمشاريع استثمارية بعيدًا عن المردود التربوي والوطني والقيمي".

وأضاف عساف: أن بعض رياض الأطفال تستغل الحاجة التي تعاني منها المربيات وتردي أوضاعهن الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة في توظيفهن؛ لتحقيق مستوى أكبر من الربح ما ينعكس على مستوى الطلبة سواء من الناحية التربوية أو النفسية.

وحمل بعض مسؤولي رياض الأطفال المسؤولية عن جودة التعليم والرواتب المقدمة للمعلمات، داعيًا أولياء الأمور لأن يعو أن العملية التعليم في هذه المرحلة مهمة جدًا وألا يبخلوا على أبنائهم بتقديم الرسوم المطلوبة، مردفًا: "فكلما كان الرسوم مرتفع كلما كانت جودة التعليم والخدمة المقدمة أفضل".

وأشار عساف، إلى أن بعض القائمين على رياض الأطفال قد يحددون نسبة الرسوم الشهرية مقارنة بمستوى الدخل الذي يحصل عليه الفرد في القطاع.

الشهادات السابقة دفعتنا لطرق الأبواب حول أسباب الكامن لعدم تحديد الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة، وتطبيق قانون العمل الذي حدد الحد الأدنى للأجور.

وعلم فريق التحقيق خلال عمله بأن لجنة متابعة العمل الحكومي بغزة، قررت ضمن جلستها الأسبوعية يوم الأربعاء 15آذار/ مارس الجاري، تشكيل لجنة الأجور في قطاع غزة.

وينص قانون العمل على تحديد مبلغ 1450 شيكلاً حدّاً أدنى للأجور في مختلف القطاعات، قبل أن يُرفَع هذا المبلغ بقرار من الحكومة الفلسطينية في رام الله، برئاسة محمد اشتيه إلى 1880 شيكلاً، إلا أنّ ذلك غير مطبّق في غزة.

أمر طبيعي

ولاستكمال الموضوع التقى فريق التحقيق بنقيب أصحاب رياض الأطفال السابق ثريا عمار، التي أرجعت أسباب تدني أجور مرتبات العاملات في رياض الأطفال لتهرب بعض أولياء الأمور من تسديد الرسوم، وللضرائب والتراخيص المفروضة على الروضة من قبل البلديات ووزارة التربية والتعليم، إلى جانب رسوم توفير الإنارة في حال انقطاع التيار الكهربائي من خلال مولدات الكهربائي، ورسوم نقل الأطفال من وإلى الروضة، وتدني الرسوم الدراسية والتي تبدأ من 50 إلى 400 شيكل.

ورغم المصروفات التي تحدثت عنها عمار إلا أن ما رصده فريق التحقيق أن رواتب المعلمات متدنية في غالبية رياض الأطفال حتى وإن كانت الرسوم التي تتقاضاها من الطلبة مرتفعة، وحتى في حال زيادة عدد الطلبة داخل الصف الواحد.

وأكدت عمار، أن تدنى أجور معلمات رياض الأطفال يؤثر بالسلب على نفسياتهن وأدائهن، قائلة: "وهذا أمر طبيعي ولكن تحاول المعلمات جاهدات أداء رسالتهن التعليمية بشكل لا يؤثر على الأطفال".

وبينت أن الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع، وأزمة كورونا ومطالبة الجهات المؤجرة بدفع الثمن دون التهاون وعدم الأخذ بعين الاعتبار الأسباب السابقة ألقت بضلاله السلبية على رياض الأطفال وكبدها خسائر مالية كبيرة.

وحثت الحكومة للتنسيق مع نقابة رياض الأطفال من أجل توفير برامج ومشاريع تشغيلية من لدعم العاملات وتحسين راتبهن، وحث المؤسسات الدولية والمانحة للاهتمام بها وتوفير احتياجاتها.

وحول شكاوى الأهالي عن ضعف تحصيل أبنائهم وعدم اهتمام المربيات بهم، قالت عمار: "إن مهنة معلمات الأطفال انسانية بالدرجة الأولى فبعض الأطفال يعتبروهن أمهاتهم البديلة".

ويبلغ عدد رياض الأطفال المرخصة في قطاع غزة، من قبل وزارة التربية والتعليم نحو 610 روضة، فيما يبلغ عدد رياض الأطفال الغير مرخصة 150.

الغصين: يعلن تشكيل لجنة لدراسة الأجور في قطاع غزة

وأكد وكيل وزارة العمل في قطاع غزة إيهاب الغصين، تشكيل لجنة لدراسة الأجور في قطاع غزة، تضم أطراف الإنتاج الثلاثة "الحكومة وأرباب العمل والنقابات العمالية" وفقًا لقانون العمل الفلسطيني، من أجل دراسة واقع الأجور، واقتراح حد أدنى لها يتوافق مع واقع القطاع.

وأوضح الغصين لفريق التحقيق، أن الهدف من تشكيل اللجنة دراسة واقع الأجور والسياسات العامة لها، وفقًا للمستوى المعيشي وخط الفقر ومستوى الإنفاق في القطاع.

وبين أن خطوة تشكيل لجنة الأجور جاءت تتويجًا لخطوات كثيرة قامت بها وزارة العمل خلال الفترة الماضية شملت حملات تفتيشية، ومتابعة دائمة، ولقاءات مع نقابات عمالية وأصحاب العمل.

وتوقع أن تعقد اللجنة لقاءها الأول الأسبوع القادم بعد انتهاء المشاورات مع الجهات المعنية من أجل تسكينها، وستعمل خلال عملها على تقديم توصياتها للجنة متابعة العمل الحكومي من أجل إصدار قرارات وتوصيات تتوافق مع واقع القطاع، وتضمن الحفاظ على أرباب العمل والمنشآت الاقتصادية، وتكفل حماية العمال في جميع المحافظات.

وحول قرار تحديد الحد الأدنى للأجور الشهرية في الأراضي الفلسطيني والذي أقره مجلس الوزراء في مارس عام 2013م، ورفع في آب/ أغسطس 2021م، ل 1880 شيكل، قال الغصين: القرار استثنى قطاع غزة ولم ينظر لواقعه.

وذكر أن زيادة رواتب أجور العاملات في رياض الأطفال من شأنه أن يزيد رسوم الدراسة على الأهالي؛ فالبعض لن يتمكن من دفعها وسيزيد ذلك من المديونية عليهم، مبينًا وجود مديونية تقدر بـ65% على الأهالي لصالح رياض الأطفال.

وذكر أن ملف أجور العاملات في رياض الأطفال من الملفات المطروحة بشكل رئيسي على لجنة الأجور لتناقشه لاقتراح أفكار جديدة وكيفية الموازنة بين سير المنشأة بما لا يضرها وينصف العاملين بها.

العمصي: بعضهن يحصلن على راتب 150 شيكلًا

وبالعودة إلى العمصي، فقد أشاد بإقرار لجنة متابعة العمل الحكومي بتشكيل لجنة الأجور، والتي جاءت تتويجًا لجهود وزارة العمل ونقابات العمل واستجابة لمطالبات العمال المستمرة، مؤكدًا أن للقرار فوائد كثيرة ومصلحة للعامل والمجتمع ويحقق نوعًا من الاستقرار المجتمعي.

وعن الحد الأدنى للأجور الشهرية في الأراضي الفلسطيني والذي أقره مجلس الوزراء في مارس عام 2013م، وأعلن عنه وزير العمل آنذاك مأمون أبو شهلا، وقدره 1450شيكلًا، قال العمصى: إن القرار لم يطبق وبقي حبرًا على ورق، كما ولم يطبق قرار الحكومة في رام الله برئاسة الدكتور محمد اشتية التي رفعته النسبة إلى 1880 في آب/ أغسطس عام 2021م.

وأمام الواقع الذي اثبته التحقيق وتخريج المئات من طلبة رياض الأطفال بمستوى متدني ويؤثر على تحصيلهم الدراسي في سنوات دراستهم الأولى، يجب على الجهات المعنية التدخل السريع لإقرار الحد الأدنى للأجور لوقف حالة الاستنزاف والاستغلال لمعلمات رياض الأطفال واعطائهن حقوقهن المالية لضمان جودة التعليم.